

دراسة تحليلية لمصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية

د.بن يوب فاطمة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع مصادر تمويل الإنفاق العام و سبل تنميته في الجزائر، باعتباره من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدولة، وحصول العجز في موازنتها العامة، بسبب التأثير الشديد للاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط الذي يمثل 60% من إيرادات الميزانية و 97% من إجمالي الصادرات، و خاصة بعد إتباع الجزائر لسياسة توسعية في الإنفاق العام لدعم برامج النمو الاقتصادي، لذلك لا بد من توسيع تشكيلة الإيرادات العامة كضرورة مالية لا مفر من تحقيقها.

الكلمات المفتاحية:

النفقات العامة، مصادر الإنفاق العام، ترشيد الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي

Résumé:

Cette article traite les sources de financement des dépenses publiques et de son développement en Algérie, comme l'un des thèmes qui ont suscité une grande attention ces dernières années, en raison de la forte baisse des recettes publiques de l'État et le déficit de ses budgets publics, En raison de l'impact fort de l'économie algérienne sur les fluctuations des prix du pétrole, qui représentent 60% des recettes budgétaires et 97% des exportations totales, D'autant plus que l'Algérie poursuit une politique expansive de dépenses publiques pour soutenir les programmes de croissance économique. Par conséquent, la composition des recettes publiques doit être élargie en tant que nécessité financière inévitable.

Mots-clés: Dépenses publiques, rationalisation des dépenses publiques, réforme fiscale

دراسة تحليلية لمصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية

المقدمة

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، و مع وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية من حيث أهمية الموارد المخصصة للإنفاق العام عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها بغية الخروج من دائرة الفقر و جعل خطط و برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية موضع التطبيق العملي. لكن هذه السياسة المتبعة لم تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني مادامت الموارد مرتبطة بارتفاع أسعار النفط بعيدة عن العملية الإنتاجية، لهذا تستوجب حتمية البحث في سبل أخرى لتنمية مصادر تمويل

الإنفاق العام أي توسيع تشكيلة الإيرادات العامة، سواء من خلال تنمية مصادر إيراداتها التقليدية أو إيجاد مصادر جديدة، و على هذا الأساس سارعت غالبية الدول منها الجزائر إلى تبني حزمة من سياسات الإصلاح في نظامها المالي و الضريبي من اجل تعزيز قدرات التمويل. تبعا لما سبق، تتجلى معالم الإشكالية لهذه الورقة البحثية، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل استطاع الاقتصاد الجزائري أن يخلق سبل أخرى لتنمية مصادر تمويل الإنفاق العام بعيدا عن الجباية البترولية؟.

و من هذا التساؤل تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

هل السياسة التوسعية الضخمة للإنفاق العام في الجزائر حققت أهدافها؟

و هل أمام الانخفاض الحاد لعائدات النفط استطاعت الدولة أن تخلق سبل أخرى للإيرادات؟

و للإحاطة بمختلف جوانب إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملت بها طبيعة الموضوع لأنه بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بالظاهرة المدروسة، ومعالجتها بطريقة تحليلية بالاعتماد على إحصائيات متحصل عليها من مصادر رسمية وتقارير دولية، اعتمدت كأدوات للتحليل عبر الجداول والأشكال المختلفة. حيث تمت المعالجة وفق الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار العام للإنفاق العام ومصادر تمويله في الجزائر

- 1- مدخل للموازنة العامة
- 2- مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر
- 3- تحليل و تقييم واقع الإنفاق العام في الجزائر(2000-2016)

المحور الثاني: سبل تنمية مصادر الإنفاق العام

- 1- ترشيد الإنفاق العام
- 2- الحدود و المعايير الدولية للإصلاح
- 3- العودة إلي خيار الجباية و إصلاحها في الجزائر

المحور الأول: الإطار العام للإنفاق العام ومصادر تمويله في الجزائر

- 1- مدخل للموازنة العامة

هناك حاجات نسعى لتحقيقها تتعلق بالفرد (حاجات شخصية) وأخري بالمجتمع ككل وتسمى بالحاجات العامة، وهذه الأخيرة تعد عملية إشباعها من وظائف الدولة، من خلال ما يسمى بالموازنة العامة ، مستخدمة في ذلك جانبها من إيرادات عامة ونفقات عامة.

الموازنة هي تعريف لكلمة (Budget) ذات الأصل الأنجلوسكسوني، والتي تعبر عن المحافظة التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بالموازنة الخاصة بمؤسسة أو دولة ما(1)، كما تمثل أيضا الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق(2).

فكانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي و الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم والانكماش، وهذه الأدوات يتم استخدامها على النحو التالي:

- زيادة أو إنقاص الضرائب.

- زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.

- استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

1-1- النفقات العامة:

لقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة لزيادة أهمية دور الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها أداة رئيسية لتحقيق أهداف الدولة ولهذا أخذت حيزا مهما في التحليل الاقتصادي الكلي.

أ- مفهوم النفقة العامة:

اختلف التعاريف حول تحديد جوهر النفقة العامة وطبيعتها، لكن جميعها يركز على خصائص النفقة وعناصرها الأساسية، و أهم هذه التعاريف اختصارا هي:

تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية(3)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة(4)، من خلال هذا التعريف تبرز الأركان الأساسية للنفقة العامة:

مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض منه هو تحقيق منفعة عامة.

ب- تقسيمات النفقات العامة

تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

-حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).

-حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية).

-التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).

فالنفقات العادية هي التي تكرر بصفة منتظمة في كل سنة مالية لذلك تعرف بالنفقات الجارية أو نفقات التسيير أما النفقات غير العادية فهي التي لا تحدث بصفة متكررة و منتظمة إما لكونها توجه لمواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية أو بالعكس لتمويل مشاريع استثمارية هامة تتكفل بها الدولة لعجز الخواص غالبا عن القيام بها، لذلك أصبحت تعرف بالنفقات برأس المال أو النفقات الاستثمارية و التي تتعلق بزيادة الثروة القومية(5)

ج- مصادر تمويل الإنفاق العام

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة. و حتى يتسنى لها القيام بوظائفها، يجب أن تستخدم بعض الموارد البشرية وغير البشرية الموجودة تحت تصرف الجماعات، أي تحرر جزء من الموارد بحيث لا يستخدمه الأفراد، كما تستقطع الدولة جزء من القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد، وقد تخلق الدولة قوة شرائية إضافية إذ أن سلطة إصدار النقود تعد اختصاصا أصيلا لها. مما سبق، يتضح أن الدولة تحصل على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية(أمولاك الدومين) أو سيادية (الضرائب والرسوم) أو ائتمانية (القروض العامة)(6).

2- مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر

تعمل الدولة على تحقيق الموارد التي تستخدمها لتغطية نفقاتها وتحاول التحكم في هذه النفقات والإيرادات بما يسمح لها بالمحافظة على استقرار اقتصادها، لذا تقوم بتقدير مفصل لمدة سنة مقبلة وهذا ما يعرف بالميزانية العامة وهي تعتبر جزء من قانون المالية.

2-1- تعريف الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري

حسب المادة 06 من القانون رقم 17/84 والتي تنص على: " أن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي تشكل الميزانية العامة للدولة".

وبالتالي نلاحظ أن القانون 17/84 بمختلف مواده الستة الأولى جاءت لتعطي مفهوما واسعا وشاملا لقانون المالية في الجزائر، وهو ما يبين أن قانون المالية ما هو إلا الوجه الثاني للميزانية العامة للدولة، ومنه لا يمكن اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة و المصادقة عليها من قبل السلطات التشريعية ، إلا من خلال قوانين المالية (7) .

2-2- تبويب النفقات العامة في الجزائر

تبويب النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين : نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا حسب المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية 21/90 التي تنص على أن : "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخيصها" (8).

أ- تعريف نفقات التسيير

تعرف نفقات التسيير على أنها: "تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة، والتطبيق اللائق للمساهمات الجارية" (9). كما تعرف بأنها "النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين و نفقات المعدات (10)

ب- تبويب نفقات التسيير

تدون نفقات التسيير في جدول يرمز له بـ "ب" و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي (11):

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي (العمومي)؛

الباب الثاني : تخصيصات السلطة العمومية؛

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

الباب الرابع : التدخلات العمومية.

ج- تبويب نفقات التجهيز في ميزانية الجزائر

تعتبر نفقات التجهيز كل النفقات التي يكون الهدف منها زيادة القدرات الإنتاجية بالزيادة في تكوين رأس المال، وتمتاز هذه النفقات بطابع استثماري، والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، حيث يطلق عليها اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر استثمارات منتجة ، كما تضاف لها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي... إلخ) من أجل تجهيزها بمختلف الوسائل التي تمكنها من تحقيق تنمية شاملة في الوطن (12).

د- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

يتم تبويب الإيرادات في الميزانية وفق جدول يرمز له بـ "أ" وذلك تحت عنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة، ويتكون هذا الأخير من باين هما:

الباب الأول: الموارد الإجبارية و هي تعبر الموارد الإجبارية عن الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل وتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية والغرامات والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

الباب الثاني: الموارد الاختيارية: و هي موارد إيرادية تتمثل في نوع من الضرائب مدفوعة بشكل إيرادي من قبل الأشخاص مقابل تلقيهم منفعة أو خدمة معينة تقدمها الدولة لهم .

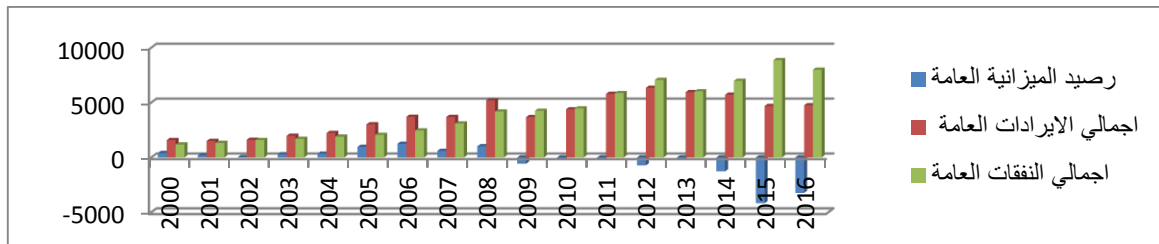
3- تحليل و تقييم واقع الإنفاق العام في الجزائر(2000-2016)

يلعب الإنفاق العام دورا هاما في سياسة الدولة، وذلك من حيث تمكينها من تخصيص مواردها لتحقيق أهدافها لاسيما على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لذلك تعمل الدول بشكل رئيسي على البحث عن الموارد المالية المتاحة وتخصيصها تخصيصا امثلا لتغطية نفقاتها المتزايدة والمتأثرة بشكل مباشر بسياسة الدولة في مجال إنفاقها العام.

ولقد عملت الجزائر بداية من الألفية الثالثة على التركيز على تحقيق إنعاشا اقتصاديا في ظل التزايد الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والذي نتج عنه زيادة المداخيل النفطية للدولة. فكانت البداية إتباع إستراتيجية لتوسيع إنفاقها العام على مختلف الاستثمارات العمومية المندرجة في البرامج التنموية التي تبنتها الدولة. ونظرا لزيادة الإنفاق العام في إطار هذه البرامج مع تراجع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة فقد شهد رصيد الميزانية العامة للدولة تغيرات عديدة خلال هذه الفترة سواء من حيث مستويات الفائض المحقق أو العجز المسجل، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول رقم (01) و (02) و (03).

جدول (01): رصيد الميزانية العامة

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزانية العامة	فائض	فائض	فائض	فائض	فائض	فائض	فائض	فائض	عجز
	400	184.5	22.5	182.2	337.9	960.6	1240.8	595.1	1014.8

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الميزانية العامة	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز
	570.3	87.3	63.5	718.8	83.2	1261.2	4173.5	3236.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدولين رقم (02) و (03)

من خلال المخطط يمكن القول أن الانتعاش الذي عرفته الإيرادات العامة انعكس إيجاباً على رصيد الميزانية العامة للدولة، حيث دخلت ميزانية الجزائر بداية من العقد الأول من القرن الحالي وحتى عام 2008 مرحلة جديدة، تميزت بتحقيق فوائض في أرصدها ووصولها لأعلى فائض على الإطلاق والمسجل خلال سنة 2006 بـ (1240,8) مليار دينار جزائري، حيث تزامنت حالات الفائض مع المستويات العالية للإيرادات الجبائية النفطية، أما سنة 2009 هي بمثابة نقطة تحول في رصيد الميزانية العامة، أين خيمت حالة العجز على رصيدها وذلك راجع لتأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد في أسعار النفط، مما أثر على الإيرادات العامة بالانخفاض أين قدرت بـ (3676) مليار دينار جزائري خلال نفس السنة، ومع حلول سنة 2010 وتزامناً مع الارتفاع المحسوس لأسعار النفط حيث قدر البرميل بـ (77,45) دولار، ارتفعت إيرادات الجبائية النفطية، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز ليقدّر خلال سنة 2011 بـ (63,5) مليار دينار جزائري.

أما خلال سنة 2012 ارتفع العجز بشكل تصاعدي ليلعب ذروته حيث قدر بـ (718,8) مليار دينار جزائري في ظرف تميز بارتفاع قوي لأسعار النفط، مما عزز من ارتفاع النفقات العامة إلى (7058,1) مليار دينار جزائري مقابل التعزيز المباشر في سنة 2013 والمترجم بالانخفاض المعتبر في النفقات العامة مما أدى إلى تقليص هام في عجز الميزانية العامة في حين شهدت سنوات 2014، 2015، 2016 تزايد اتساع العجز على التوالي بـ (1261,2)، (4173,5)، (3236,8) مليار دينار جزائري .

3-1- أسعار النفط وانعكاساتها على إيرادات الجبائية النفطية للجزائر

تشكل الجبائية النفطية مورداً أساسياً للميزانية العامة في الجزائر، وتتوقف على أسعار النفط بمعنى أن ارتفاع حجم الصادرات النفطية في ظل ارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة إيراداته والجدول التالي يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

الجدول رقم (02): تطور إجمالي إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة(مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	1578,1	1505,5	1603,2	1966,6	2229,7	3082,6	3639,8	3687,8	5190,5
منها:									
- إيرادات المحروقات:	1213,2	1001,4	1007,9	1350,0	1570,7	2352,7	2799,0	2796,8	4088,6
- إيرادات خارج المحروقات:	364,9	488,5	595,1	616,4	652,5	724,2	840,5	883,1	1101,8
إيرادات جبائية	349,5	398,2	482,9	519,9	580,4	640,4	720,8	766,7	965,2
إيرادات غير جبائية	15,4	90,3	112,2	122,2	72,1	83,8	119,7	116,4	136,6
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	3676,0	3492,9	5790,1	6933,3	5957,5	5738,4	5103,1		
منها:									
- إيرادات المحروقات:	2412,7	2905,0	3979,7	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5		
- إيرادات خارج المحروقات:	1263,3	1487,8	1810,4	2155,0	2279,4	2349,9	2729,6		
إيرادات جبائية	1146,6	1298,0	1527,1	1908,6	2031,0	2091,4	2354,7		
إيرادات غير جبائية	116,7	189,8	283,3	246,4	248,4	258,5	374,9		

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات: 2015 - 2012-2008-2004 على الموقع:

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres>

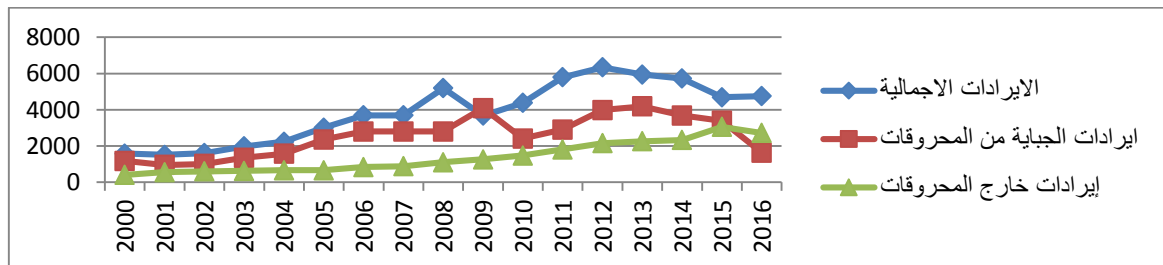
من خلال معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الإيرادات الكلية سجلت خلال سنة 2001 انخفاضا معتبرا بـ(1505,53) مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2000 وذلك يعود إلى:

- الانخفاض النسبي لأسعار النفط حيث قدرت الإيرادات الجبائية من المحروقات بـ (3,650) مليار دينار أي بنسبة (12,63%) من الإيرادات الكلية .

- شروع الدولة في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود. أما الفترة الممتدة من (2003-2008) أخذت الإيرادات الكلية منحى تصاعدي حيث ارتفعت هذه الأخيرة بصفة مضطربة خاصة في سنة 2004 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وانتعاش السوق النفطية، حيث تطورت العوائد النفطية بشكل ملحوظ أين وصلت الإيرادات النفطية سنة 2008 إلى (4088,6) مليار دينار أي بنسبة (78,77%) من الإيرادات الكلية. وفي سنة 2009 سرعان ما عرفت الإيرادات الكلية انخفاضا حيث قدرت بـ (3676) مليار دينار ويرجع هذا الانخفاض إلى الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية سنة (2008) والتي كان لها أثرا واضحا على سوق النفط، أما سنتي 2010 و 2011 شهدت ارتفاعا طفيفا سجلت على التوالي بـ (4379,6) (5790,1) مليار دينار حيث قدرت مساهمة إيرادات الجبائية النفطية على التوالي بنسبة (66,33%) (68,73%) من مجموع الإيرادات الكلية، التي سجلت خلال سنة 2013 بـ (5940,9) مليار دينار مقابل (6339,3) مليار دينار سنة 2012، أي بانخفاض قدره (394,4) مليار دينار، في المقابل لم يكن الارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات التي انتقلت من (215,6) مليار دينار في 2012 إلى (2262,7) مليار دينار في 2013 بمثابة تعويض الانخفاض الذي شهدته إيرادات الجبائية من المحروقات في 2013 حيث بلغت هذه الأخيرة (3678,1) مليار دينار مقابل (4054,4) مليار دينار سنة 2012 في حين شهدت سنوات 2014، 2015، 2016 تحسنا ملحوظا بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات حيث سجلت على التوالي (2330,7) (3050) (2722,6) أي بنسبة تتراوح ما بين (41%-66%) من إجمالي الإيرادات وذلك راجع إلى التحسن الملاحظ في تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق، مقارنة بتراجع قوي خلال السنوات الثلاث الأخيرة للإيرادات من الجبائية النفطية حيث تراوحت حصتها من إجمالي الإيرادات (36%-60%).

الشكل رقم (02): تطورات الجبائية النفطية في الجزائر مقارنة بإجمالي الإيرادات خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (02)

يتضح جليا من خلال المنحنى البياني أنه هناك تقارب بين إيرادات الجباية النفطية ومنحنى الإيرادات الكلية، في مقابل ذلك نرى التباعد الذي شكله منحنى الإيرادات خارج المحروقات، كما يمكن ملاحظة العلاقة الموجودة بين كل من إيرادات الجباية النفطية والإيرادات الكلية، فكلما ارتفع نصيب الإيرادات من الجباية النفطية نلاحظ أن هناك ارتفاع مباشر للإيرادات الكلية والعكس صحيح، وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام الجباية من المحروقات واعتماد الميزانية بشكل كبير على هذا القطاع.

3-2- تحليل انعكاسات أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (03): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة(مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي النفقات العامة	1178,1	1321,0	1580,6	1690,2	1891,8	2052	2453	3092,7	4175,7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
إجمالي النفقات العامة	4246,3	4466,9	5853,6	7058,1	6024,1	6980,2	8858,1	7984,2	

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2012 على الموقع:

<http://www.bank-of-algeria.dz/>

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres->

الشكل رقم (03): تطور حجم النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة(مليار دينار جزائري)

27,05%	72,94%	357,4	963,6	1321,0	2001
28,65%	69,44%	452,9	1097,6	1580,6	2002
33,56%	66,43%	567,4	1122,8	1690,2	2003
33,86%	66,13%	640,7	1251,1	1891,8	2004
39,32%	60,67%	806,7	1245,1	2052	2005
41,38%	58,61%	1015,1	1437,9	2453	2006
45,91%	54,08%	1020,1	1672,6	3092,7	2007
46,67%	53,33%	1948,4	2227,3	4175,7	2008
45,84%	54,16%	1946,3	2300	4246,3	2009
40,48%	59,52%	1807,9	2659	4466,9	2010
33,73%	66,27%	1974,4	3879,2	5853,6	2011
32,24%	67,76%	2275,5	4782,6	7058,1	2012
31,42%	68,58%	1892,6	4131,5	6024,1	2013
35,73%	64,27%	2493,9	4486,3	6980,2	2014
43,87%	56,13%	3885,8	4972,3	8858,1	2015
41,05%	58,95%	3176,8	4707,3	7984,2	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر: 2004-2008-2013-2014-2016.

- المواقع الإلكترونية التالية:

- <http://www.dgpp-mf.gov.dz> (تاريخ الاطلاع: 26/04/2017)

- <http://www.ons.dz> (تاريخ الاطلاع: 26/04/2017)

بالنسبة لنفقات التسيير يمكن الملاحظة من خلال الجدول السابق أنها في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من (2000-2008) وهذا كان تزامنا مع الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط ويمكن القول أن نفقات التسيير بقيت دائما تلعب الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة خلال هذه الفترة حيث قدرت ب(1,1245) سنة 2005 أي بنسبة (60,67%) لتستمر في سلك منحى تصاعدي طول الفترة الممتدة من (2009-2016) حيث قدرت سنة 2009 ب(2300) مليار دينار لتصبح (4,4807) مليار سنة 2016 و يرجع ذلك

إلى:

- اتساع وتزايد مهام الدولة خاصة المتعلقة بالتعليم، الصحة، الدفاع، زيادة أجور موظفي الإدارات.
 - التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ مجموعة من الاتفاقيات بينها وبين الهيئات الدولية (كالبنك العالمي).
- أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد شهدت ارتفاعا طفيفا من سنة إلى أخرى، حيث قدرت بـ (321,9) مليار دينار سنة 2000 أي بنسبة (27,32%) من إجمالي النفقات العامة، لتصبح (640,7) مليار دينار سنة 2004 أي بنسبة (33,86%) من إجمالي النفقات العامة ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية إضافة إلى مخططات الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 و المخطط الوطني للتنمية الريفية، أما الفترة (2005-2014) سجلت معدل نمو أسرع من نفقات التسيير، لتعرف بعدها انخفاضا سنة 2016 حيث قدرت بـ (3176,8).

المحور الثاني: سبل تنمية مصادر الإنفاق العام

1- ترشيد الإنفاق العام

1-1- المفهوم

لقد أثبت الاقتصاد الجزائري العلاقة الطردية بين ظاهرة تزايد النفقات العامة وتزايد الدخل الوطني لأسباب متعددة ، إلا أنّ الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

و نعني بترشيد الإنفاق العام هو:

العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخليّة والخارجية مع القضاء على مصدر التبدد إلى أدنى حد ممكن . و يقصد به كذلك تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة (13).

كذلك هو الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات، نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (الفرد العادي، المنظمات الخاصة، الحكومات)...، وأن الإنفاق العام وترشيده هي مسائل ترتبط بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشده والعقلانية في توزيع برامجها الإنفاقية، على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة(14).

1-2- عوامل نجاح ترشيد النفقات العامّة.

هناك العديد من العوامل التي تعمل على نجاح عمليّة ترشيد النفقات العامّة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تحديد الأهداف بدقة

إنّ من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقاً لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة. ويتمُّ تقرير وتحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تُطلب الأموال، كما أنّ طبيعة الأهداف تُحدّد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتمُّ تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف المحددة سلفاً في خطط التنمية الطويلة و متوسطة الأجل (15)

ب- تحديد الأولويات.

تُعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وإنّ احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه. تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية نذكر منها:

- عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دوراً كبيراً في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلّما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج مُعيّن أقصر، كان ذلك مُبرراً مُقنعاً لاختيار هذا البرنامج.

- عامل الخبرة: فكلّما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجرّبة ومضمونة النّجاح، كلّما كان ذلك دافعاً لمنحها الأولوية في الإنجاز. (16)

ج- القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام

بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها. و ذلك بتفعيل دور الرقابة على النفقات العامة من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة منها وفقاً للخطة التي تم وضعها.

1-3- خطوات ترشيد الإنفاق العام

لتحقيق الرشد في الإنفاق العام، لابد من تحديد خطوات لذلك نذكر منها:

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.
- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر.
- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
- تخصيص الموارد وفقاً لهيكل برامج تحقيق الأهداف.
- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقاً لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف.

- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على أن يتم ذلك في إطار اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الإنجاز محددة.
- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية .
- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بم يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة و القطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة). (17)، وبالتالي يمكن القول أنه بإتباع هذه الخطوات يمكن من تحقيق متطلبات ودواعي الترشيح المرجوة.

2- الحدود و المعايير الدولية للإصلاح

تعمل المؤسسات المالية الدولية، و على رأسها صندوق النقد الدولي، على توجيه سياسات الإنفاق العام و وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، و من هنا فإن الاتجاهات المحبذة من قبل الصندوق تعمل على ثلاثة محاور:

- تخفيض الإنفاق العام أو ترشيده (Rationalisation des Choix Budgétaires -RCB) لقد تم التعرض له في العنصر السابق.
- إعادة توجيه الإنفاق العام.
- ضبط الميزانية العامة

2-2- إعادة توجيه الإنفاق العام: و هذا من خلال الاهتمام بالآلات التي تزيد في الإنتاجية و تستغل

الطاقات الإنتاجية أحسن استغلال، و يتعلق هذا التوجيه بما يلي:

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: من خلال إقامة مشاريع استثمار ذات نوعية عالية، و إخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية .ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها.
- الاهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات.
- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: و هذا من خلال الموازنة بين خفض الأجور والرواتب في مجال الكفاءات الذي من شأنه تثبيط العمل و خفض الإنتاجية، و بين جعل القطاع العام كمالا للعمالة وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل.
- التأكد من فعالية الإنفاق العام في تحقيق الهدف المنشود، فلقد بينت التجربة مثلا أن سياسة دعم الأسعار ليست الطريقة الفعالة لحماية الفقراء، فقد يكون من الأفضل دعم الأجور أو إقامة مشاريع ذات أهداف موجهة إليهم خصيصا.

- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

2-3- تخطيط و ضبط الميزانية العامة :

ذلك أن تحسين كفاءة الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة و وضع الميزانية و تنفيذها و رقابتها . و يتمثل هذا التخطيط في:

- صياغة برنامج استثمار مقسم إلى مراحل و تقدير احتياجات الإنفاق الجاري و تقييم الحجم المتاح من الإيرادات و احتياجات الاقتراض لفترة ما بين ثلاثة إلى خمسة سنوات.
- الميزانية السنوية، بعد صياغة برنامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى.

- تدعيم أنظمة ضبط الميزانية و الإنفاق، و هذا بزيادة الشفافية و دقة توقيت رفع تقارير المالية العامة. أي يجب الاعتماد على البرامج متوسطة المدى التي تترجم في برامج فرعية سنوية محكمة و مرنة من حيث تكييفها مع تغيّر الظروف المالية و الاقتصادية مع ضمان الصرامة في التنفيذ و الحرص على فعالية الرقابة (18)

3- العودة إلي خيار الجباية و إصلاحها في الجزائر

3-1- طبيعة السياسة الضريبية

يمكن تعريف السياسة الضريبية على أنها مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى(19)

إن تصميم الأنظمة الضريبية يتم عادة لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي يتم تحديدها على أساس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، لكن هذه الأوضاع تتغير باستمرار بفعل عدة عوامل، مما يجعل الأنظمة الضريبية عاجزة عن تحقيق الأهداف المنوط بها ، وهذا ما يستدعي إصلاحها باستمرار.

وقد شهد النظام الضريبي الجزائري إصلاحات جذرية في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال بداية، تسعينات القرن الماضي، وقد جاءت هذه الإصلاحات بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة 1986 وكذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، ومنذ تلك الفترة توالى الإصلاحات والتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية التي سعت في مجملها إلى عصرنه وتفعيل النظام الضريبي، ورفع أداء الجباية العادية

كبدل للجباية البترولية التي يقصد بها الضرائب البترولية التي تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لإستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في العملية الإنتاجية. و يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي بأنه " التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة من المراحل.(20)

3-2- مجالات الإصلاح الضريبي

هناك العديد من القضايا المتعلقة بالإصلاح الضريبي، التي تتطلب المراجعة، وأهم هذه القضايا حسب صندوق النقد الدولي تتمثل في(21):

- العمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب، و كذا زيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الميزانية، وذلك بالاعتماد على تخفيض عدد أسعار الضرائب على رقم الأعمال.
- إدخال الضريبة على القيمة المضافة، وإقرار ضريبة على أرباح المشروعات و ضريبة تصاعديّة على الدخل الشخصي ذات وعاء واسع.
- اما في الجزائر أمام معضلة الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته، اضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزءا من الأعباء والعودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى. حيث أقر مشروع قانون المالية 2016 سلسلة من التدابير الجبائية التي ستساهم في ارتفاع أسعار بعض المنتجات، منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي. وهذه الزيادات ستمس أيضا قطاعات متصلة، مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر.

- كم تم تقديم مقترحات وتصورات لإصلاحات جبائية، لاسيما فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهني، لتفادي استمرار حالة التهرب الضريبي، أيضا زيادة في الرسوم والضرائب وحقوق الطابع للتعويض(22).

3-3- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

تعددت الأهداف التي سعت السلطات العمومية إلى تحقيقها عن طريق الإصلاح الضريبي، ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر (23) :

- الهدف المالي :ويتمثل في الرفع من المرد ودية المالية للجباية العادية، وجعلها كفيلة بتغطية نفقات التسيير، إضافة إلى محاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة؛
- الأهداف الاقتصادية :وتتمثل أساسا في:
 - تحقيق النمو الاقتصادي :في هذا المجال كان لا بد على الإصلاح الضريبي أن يؤكد على استعمال الضريبة كأداة لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية، وألا يقتصر دورها على الوظيفة المالية، وذلك بتخفيف العبء الضريبي على الدخل ومدخلات الإنتاج، لتشجيع الادخار والاستثمار والإنتاج.

- توجيه النشاط الاقتصادي: فقد سعت الإصلاحات الضريبية إلى التحكم في النشاط الاقتصادي وتشجيع الأعوان الاقتصاديين على زيادة الاستثمار، وذلك عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء واستعمال بعض التقنيات المحفزة على عمليات الاستثمار وتوسيع المشاريع.
- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل هذه الأهداف في:
 - تحقيق العدالة الضريبية: تشكل العدالة الضريبية مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة، ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة، ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإحضاع كل منهما لمعاملة خاصة، وكذا التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية التي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية، إضافة إلى مراعاة المقدرة التكاليفية، وذلك بتقدير الإعفاءات اللازمة لذلك.
 - إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية: وفي هذا المجال هدفت الإصلاحات إلى استخدام الضرائب كوسيلة فعالة لتقليص الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع وحماية القدرة الشرائية للمواطن، وعدم اقتصر دورها على المجالين الاقتصادي والمالي.
- الأهداف التقنية: تتمثل أهم الأهداف التقنية للإصلاح الضريبي في:
 - تبسيط النظام الضريبي: تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي، بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب المعقدة، إضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية، بحيث أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، مما يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح أكثر شفافية.
 - إدارة ضريبية فعالة: من بين أهداف الإصلاح الضريبي إيجاد إدارة ضريبية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي، من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها وأساليب عملها باتجاه التحديث والعصرنة.

الخلاصة

- كختام وخلاصة لما تم عرضه في مختلف أضواء هذه الورقة البحثية، أمكن الوقوف على مايلي :
- لعب الإنفاق العام دورا هاما في الاقتصاد الجزائري في تمويله للنشاط الاقتصادي وهذا ما اتضح من السياسة التوسعية الضخمة له و هذا ما يوضح الدور المتزايد للدولة .
- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، و ذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض و الطلب و هذا مايتضح جليا من العجزات الضخمة الواضحة في ميزانية الدولة في مرحلة تطبيق برامج النمو مرحلة الإنفاق التوسعي .

- تعبئة الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و الذي أضحي أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام و التي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني في خلق مصادر تمويل الإنفاق العام بعيدة عن الجباية البترولية .
- الإصلاح الضريبي في الجزائر لم يتعدى تحميل الحكومة المواطن جزءا من الأعباء والعودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى. و الإصلاح الضريبي الجدري يكون ب تفعيل الإيرادات الضريبية من خلال إصلاح النظام الضريبي من مشكلاته و تطوير طرق تحصيلها و دراسة إمكانية فرض أوعية ضريبية جديدة فاعلة و عادلة .

قائمة المراجع

- (1) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992 ص ص 269-270 .
- (2) مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ، ص 261 .
- (3) محززي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ص 55.
- (4) علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997 ، ص 182
- (5) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006 ، ص 46
- (6) إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة ، عمان، 2000 ، ص ص 120-124.
- (7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (21/90)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بالقوانين المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 15 اغسطس 1990، المادة رقم 03
- (8) لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة (الجزائر تونس)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، بدون تخصص، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص 162.
- (9) محمد إبراهيم الوالي، "علم المالية العامة"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 1997، ص 27.
- (10) البشير عبد الكريم، أحمد ضيف، "تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها"، مجلة البحوث والصراعات العربية، العدد 45، 2007، ص 28.

(11) جمال لعمارة، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 2004، ص ص 53، 54.

(12) مرجع نفسه، ص 53.

(13) بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 56.

(14) نائل عبد الحافظ العوامله، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 9116، ص 40.

(15) خالد المهاتي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، التخصص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010، ص 95.

(16) عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص 94.

(17) محمد عمر أوبودوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 105.

(18) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005

(19) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 139.

(20) سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب - سياسات، نظم-، قضايا معاصرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 53.

(21) بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 63.

(22) قانون مالية 2016.. بداية السنوات العجاف في الجزائر، من الموقع

www.elkhabar.com/.../

(23) كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص ص 326-327.

